الورشة 01

الآليات المالية والميزانية لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية محلية متوازنة ومستدامة: العراقيل وسبل الإصلاح

الإشكاليات

أدرج القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2018 و المتعلق بقوانين المالية، المعدل و المتمم، نموذج تسيير قائم على النتائج بدلا من الموارد المادية و البشرية التي يتم وضعها حيز التنفيذ. ومع ذلك، فقد تم مواجهة عدة عراقيل على المستويين المركزي و المحلي، و هي:

أ. العراقيل على المستوى المركزي:

- غياب نظام معلومات ميزانياتي مدمج(SIGB)، مما يستدعي إعداد و تعديل جميع الوثائق الميزانية يدويًا في كل عملية تحويل أو إعادة تخصيص الاعتمادات أو تحويل بنود الميزانية.
- الخلط بين دور المسؤولعن الوظيفة المالية، و المسؤول عن البرنامج، و المسؤول عن النشاط و الآمر بالصرف (توقيع العقود، إعداد الوثائق التعاقدية والخدمة المؤداة و متابعة التنفيذ).
- عادة ما لا يتوفر لدى المسؤولون عن النشاطات المكلفون بتنفيذ ميزانياتهم، على إطارات متخصصين في مجالات الميزانية والمحاسبة و الصفقات العمومية.
- غياب نظام معلومات مركزي لتسيير الميزانية يسمح بالتنسيق القطاعي.
- الحجم الكبير للنصوص التنظيمية و المناشير والمذكرات الصادرة عن وزارة المالية بخصوص تنفيذ الميزانية-البرنامج، مما يصعب عملية المراقبة والفهم والتنفيذ.
- العدد الهائللوثائق الميزانياتية الجديدة.

يتولى المسؤول عن النشاط تنفيذ الأهداف المسطّرة دون أن تكون له صفة الآمر بالصرف.

- الغموض في صلاحياتالمسؤولين عن البرامج.
- أدىالتسيير بالوثائق الجديدة للتسيير الميزانياتيإلى تأخير هائل في إنجاز المشاريع بعنوان سنتي 2023 و2024.

ب. العراقيل على المستوى المحلي:

• تقليص دور الوالي في مرحلة اختيار وتسجيل المشاريع الاستثمارية: يتم تسجيل المشاريع مباشرة ضمن الحقائب الوزارية وتوزيعها على البرامج التي يسيرها المدراء التنفيذيين على المستوى المحلي.

• مركزية التسيير: متابعةإنجازالمشاريعمن اختصاص المسؤولين عن البرامج على المستوى المركزي مع تفويض مباشر للمدراء التنفيذيين، دون استشارة الوالي. سحب صلاحيات الوالي فيما يتعلق بالمخططات البلدية للتنمية سابقا و وضعها تحت تصرفالمسؤول عن نشاط عدم التركيز.

• تفويض للمديرين التنفيذيينمراقبة تنفيذ بعض المشاريع الاستراتيجية التي تتجاوز صلاحياتهم والقدرات البشرية لمصالحهم.

• أي تغيير في الوثائق الميزانياتية الخاصة بنشاطات عدم التركيز، نتيجةلطلب اعتمادات إضافية أو تحويل مناصب، يتطلب الرجوع إلى الإدارة المركزية وتغيير العديد من الوثائق الميزانياتية التي تتطلب بدورها الخضوع للمراقبة الميزانياتية، مما يؤدي إلى ضياع كبير في الوقت و تعطيل المشاريع.

الأهداف

• تعزيز دور الولاة في عملية التنسيق على ضوء الإطار المالي الجديد الذي أدرجه القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 و المتعلق بقوانين المالية، المعدّل و المتمّم.

• التوجه نحو التخطيط الحقيقي للتنمية المحلية بإحداث القطيعة مع الممارسات السابقةللبرامج التنموية القائمة على مبدأ التمويل .

• التعبئة الفعالة للآليات المالية والميزانياتيةلضمان تنمية اجتماعية واقتصادية محلية متوازنة ومستدامة.

• وضع جودة حياة المواطن و الإنصافالإجتماعيوالحد من الفوارق في مركز الاهتمام عند التخطيط لبرامج التنمية.

• تنويع مصادر التمويل للجماعات المحلية لتمكينها من ضمان تنميتها والاستجابة بفعالية لتوقعات المواطنين.

محاور النقاش

• **إرساء آلية جديدة متناسقة لتنفيذ برامج التنمية المحلية تحت رعاية الولاة، لا سيما من خلال:**

- تعزيز دور الوالي والتحديد المباشر و الواضح لدوره كمشرف و صانع قرار فيما يخص عمليات الاستثمار العمومي للدولة المنفذة في إقليم اختصاصه،
- التحديد الدقيق للعلاقة بين مختلف المسؤولين في الميزانية-البرنامج، لا سيما بين الولاة و المسؤولين عن البرامج و الحقائب.
- تعزيزمتابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية من أجل رفع فاعليتها وبالتالي الاستجابة للانشغالات المحلية.
- تطوير نظام تسيير ميزانياتي مدمج يسمح لمختلف الأطراف المعنية بالعمليات الميزانيانية بتبادل المعطيات والحصول في أي وقت على جدول واحد للميزانيات والالتزامات والنفقات على كافة المستويات.

• **تعزيز التخطيط لأجل صياغة برامج التنمية بما يسمح بترقية اختيارات مناسبة ودقيقة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، لا سيما من خلال:**

- وضع آليات لتوحيد الجهود على المستوى المحلي وضمان انسجام وتعبئة جميع الموارد بهدف تحسين فعالية سير الجهاز التنفيذي الخاضع لسلطة الوالي وضمان تلبية احتياجات السكان و تحقيق أكثر فعالية عند تنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية و مرافقة الاستثمار الاقتصادي.
- تنشيط وتدعيم البلديات أثناء إعداد مخططات التنميةالاجتماعية والاقتصاديةالبلدية.
- إعداد خطة تنمية الولاية بما يتماشى مع مخططات التنمية البلدية و مخططات و برامج عدم التركيز للدولة.
- تعزيز تكوينالفاعلين المحليينفي مجال تخطيط الميزانية وتنفيذها.

• **تعزيز إصلاح المالية المحلية من أجل تمكين الجماعات المحلية من ضمان جزء من استقلالها المالي من خلال:**

- وضع آليات لتصحيح تركيز الموارد المالية في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية أو المجاورة.
- إدماج المعايير الاجتماعية والبيئية في توزيع الإعانات وبرامج التنمية.
- اختيار أسلوب متجدد لتسيير الأملاكالعقارية و المنقولة للجماعات المحلية، يقوم على ترشيد النفقات وتحسين الإيرادات.
- الاستغلال الاقتصاديللفضاء العمومي .
- تحسين تحصيل الضرائب و الإتاوات المستحقة للجماعات المحلية.
- الاستغلال، على مستوى الولاية، للموارد المالية التابعة لمختلف الهياكل القطاعية (والتي يمكن أن يكون فيها للوالي وظيفة آمر بالصرف ثانوي/عدم تركيز).
- الحصول على القروض، خاصة لتمويل المشاريع التحفيزية للتنمية الاقتصادية المحلية.
- تفويض التسيير لبعض المرافقالعمومية (الأسواق الجوارية، الطرق، صيانة المباني، إلخ) من خلال الشراكة مع القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني.
- تحفيز ودعم التضامن فيما بين الجماعات المحلية.